تقييم سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2016-2019م

د. أيمن نبيل *

ملخص

قامت مصر بتطبيق سياسات برنامج التثبيت الاقتصادى التابع لصندوق النقد الدولى والذي يتضمن عدد من السياسات الاقتصادية الكلية، وتهدف الدراسة إلى تحليل نوعية السياسات الاقتصادية المطروحة من قبل صندوق النقد الدولى، وكيفية تطبيق تلك السياسات فى مصر، وأثر تلك السياسات على مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى خلال الفترة من العام المإلى 2016/2015م إلى 2019/2018م، ، وذلك من خلال استخدام بيانات مؤشرات الأداء الاقتصادى خلال فترة التطبيق ومقارنتها بالفترة السابقة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحسناً فى أداء المؤشرات الاقتصادية مما يخلق بيئة اقتصادية مستقرة اقتصادياً تساعد فى أن تكون قاعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: برنامج التثبيت الاقتصادي – السياسة المالية- السياسة النقدية- سعر الصرف- معدل النمو.

Evaluating the Economic Stabilization Program Policies in Egypt during the Period 2016-2019

Abstract

Egypt has implemented the policies of the International Monetary Fund's economic stabilization program, which includes a number of macroeconomic policies. The study aims to analyze the quality of economic policies proposed by the International Monetary Fund, how to implement those policies in Egypt, and the impact of those policies on the performance indicators of the Egyptian economy during the period. From the fiscal year 2015/2016 to 2018/2019, by using the data of economic performance indicators during the application period and comparing them with the previous period. The study concluded that an

* حاصل على دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد- كلية التجارة – جامعة الأزهر

improvement in the performance of economic indicators, which creates an economically stable economic environment, helps to be a base for achieving economic development.

Keywords: Economic Stabilization Program- Fiscal Policy- Monetary Policy- Exchange Raste- Growth Rate.

مقدمة

أبرمت مصر اتفاقًا مع صندوق النقد الدولي في شهر نوفمبر من عام 2016م، يتم بمقتضاه الحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار مقابل تطبيق حزمة من الإجراءات (توليفة من السياسات الاقتصادية) يطلق عليها برنامج "**الإصلاح الاقتصادي**"، ويرتبط استلام دفعات القرض بمدى التقدم الذي يتم إحرازه في تطبيق تلك السياسات.

بناء على هذا الاتفاق اتجهت مصر خلال الفترة من 2016 إلى 2019م إلى تعديل نسق السياسات الاقتصادية المستخدمة بأخرى تتناسب مع هدف الوصول إلى تحسين عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية فيما يسمى بسياسات برنامج "**التثبيت الاقتصادي**". وينصب الاهتمام في هذا البحث بعرض لنوعية السياسات المستخدمة وكيفية تفعيلها خلال الفترة من عام 2016م إلى 2019م، بالإضافة إلى تقييم تلك السياسات بمقارنتها مع السياسات المطبقة في الفترة السابقة لها لبيان مدى نجاح تلك السياسات في تحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة البحث:

في ظل نجاح وفشل العديد من الدول النامية في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي منذ ثمانينيات القرن الماضي، فإن مشكلة البحث تنبع من إمكانية تقييم السياسات الاقتصادية للبرنامج من خلال انعكاس أثر تطبيقها على مؤشرات الأداء الاقتصادي سواء بالسلب أو بالإيجاب خاصة بعد انتهاء فترة تطبيقها، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في عدد من التساؤلات والتي يحاول البحث أن يجيب عنها، وهي:

1- ما هي نوعية السياسات الاقتصادية المستخدمة في برنامج التثبيت؟

2- إلى أي مدى انعكس تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي على مؤشرات الأداء الاقتصادي؟

أهمية البحث:

يدرس هذا البحث نوعية السياسات الاقتصادية المطروحة من قبل صندوق النقد الدولي، وكيفية تطبيق تلك السياسات في مصر، وأثر تلك السياسات على مؤشرات أداء الاقتصاد المصري، ومن هنا تتحدد أهمية البحث، والتي يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

1- تحديد نوعية السياسات الاقتصادية التي يشترط صندوق النقد الدولي تطبيقها خلال مرحلة التثبيت الاقتصادي، مع توضيح وجهة النظر في استخدام تلك السياسات.
2- بيان أهمية تطبيق السياسات الاقتصادية المطروحة من قبل صندوق النقد الدولي؛ ومدى التقدم المحرز في تطبيق تلك الإجراءات من قبل الحكومة حتى تمام اكتمال تلك المرحلة.
3- التركيز على المؤشرات الاقتصادية الكلية قبل وبعد تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي؛ الأمر الذي من شأنه أن يوضح أثر تطبيق سياسات هذا البرنامج على مؤشرات الاقتصاد المصري.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكر منها:

1- عرض لتطور مراحل تطبيق السياسات الاقتصادية في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي في مصر خلال الفترة من عام 2016- 2019م.
2- دراسة أثر تطبيق سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي على عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية.
3- تقييم نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي خلال الفترة من 2016 إلى 2019م بالمقارنة مع الفترة السابقة لها.

فرضية البحث:

بناء على مشكلة البحث وتحقيقًا لأهدافه فإنه يمكن صياغة فرضية البحث كما يلى:

"انعكس أثر تطبيق عدد من السياسات الاقتصادية في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي إيجابيًا على مؤشرات الأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة من عام 2016- 2019م".

منهج البحث:

استخدم الباحث المناهج البحثية وعدد من الأدوات والأساليب المساعدة لإتمام هذا البحث، منها ما يلي:

1- **المنهج الاستقرائي:** حيث تم استعراض السياسات الاقتصادية المكونة لبرنامج التثبيت الاقتصادي في مصر ومراحل تطبيقها خلال الفترة من 2016 إلى 2019م.

2- **المنهج الاستنباطي:** وفيه تم استخدام البيانات المتاحة محليًا وتحليلها لدراسة أثر تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي على مؤشرات أداء الاقتصاد المصري.

خطة البحث:

يتكون البحث من المباحث التالية:

المبحث الأول: تطورات تفعيل السياسات الاقتصادية في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2016 إلى 2019م.

المبحث الثاني: أثر تطبيق السياسات الاقتصادية لبرنامج التثبيت الاقتصادي على بعض مؤشرات أداء الاقتصاد المصري.

المبحث الأول

تطورات تفعيل السياسات الاقتصادية في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2016-2019م)

تستخدم الحكومات السياسات الاقتصادية وأدواتها لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، ومن ثم فإن وجود اختلال هيكلي (أو مجموعة من الاختلالات) على المستوى الكلى يعنى أن السياسات المطبقة غير ملائمة لسد الفجوات الهيكلية، مما يتطلب تعديل المسار الاقتصادي نحو تحقيق الأهداف المطلوبة (التنمية الاقتصادية)[1]، وقد قامت الحكومة المصرية بتعديل السياسات المتبعة وتطبيق حزمة جديدة من السياسات الاقتصادية المدعومة من صندوق النقد الدولي والتي من شأنها تصحيح مسار الاقتصاد المصري ودفعه نحو التنمية[2]، ويمكن عرض تلك السياسات فيما يلى:

أولًا: مجال عمل السياسة المالية

يتحقق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلى من خلال ضبط وتوجيه السياسات المالية واستعمال أدواتها على جانبي الموازنة العامة للدولة بالشكل الذي يتناسب مع الأهداف الاقتصادية المستقبلية[3]، ويمكن توضيح أدوات السياسة المالية وتطور أداءها في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي من خلال ما يلى:

1- جانب الإيرادات، ويتضمن:

أ- المتحصلات الضريبية:

تمثل الإيرادات الضريبية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة في ظل اقتصاد السوق، فالسياسة الضريبية الجيدة تزيد من قدرة الدولة على تحقيق التنمية من خلال تعبئة الموارد المالية، ومن ثم إعادة تخصيصها بصورة تتناسب مع تحقيق أهداف التنمية، يضاف إلى ذلك الدور الذي تلعبه في دفع عملية الاستثمار[4]، ويوضح الجدول التالي تطور الإيرادات الضريبية في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي في مصر خلال الفترة من عام 2016/2015م إلى عام 2019/2018م:

---

[1] عبد الحفيظ عبد الرحيم، **"نماذج النمو الاقتصادي"**، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، 2018م، ص115.

[2] ريم الجوجرى، "**سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر**"، مجلة رؤى مصرية، العدد 54، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2019م، ص7.

[3] محمد إسماعيل، هبه عبد المنعم، "**دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبى، الإمارات العربية المتحدة، 2018م، ص 12.

[4] صندوق النقد الدولي، "**التقرير السنوي**"، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2018م، ص35.

جدول رقم (1): تطور الإيرادات الضريبية ونسبتها من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال السنوات المالية من 2016/2015م إلى 2019/2018م

الأرقام بالمليار جنيه

السنة المالية[5]	إجمالي الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات (%)
2016/2015	491.5	324	66
2017/2016	659	428	65
2018/2017	806	591	73.3
2019/2018	942	694	74

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية، "البنك المركزي المصري"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنوات 2016/2015 إلى 2019/2018م[6].

يتضح من الجدول التالي ما يلى:

- ارتفعت الإيرادات العامة للدولة تدريجيًا من 491.5 مليار جنيه خلال السنة المالية 2016/2015م إلى 942 مليار جنيه خلال السنة المالية 2019/2018م، أي بزيادة قدرها 450.5 مليار جنيه، ونسبتها 91.6%، كما ارتفعت المتحصلات الضريبية من 324 مليار جنيه خلال السنة المالية 2016/2015م إلى 694 مليار جنيه خلال السنة المالية 2019/2018م، أي بزيادة قدرها 370 مليار دولار، ونسبتها 114%.
- ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة للدولة من 66% خلال السنة المالية 2016/2015م إلى 74% خلال السنة المالية 2019/2018م، أي ارتفعت نسبة مساهمتها بمقدار 12%، مما يعنى ارتفاع أهميتها النسبية كمورد في الموازنة العامة للدولة، ويرجع ذلك إلى إجراء الحكومة عدد من التعديلات على القوانين الضريبية، ومنها: تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، ورفع نسب شرائح الفئات المستحق عليها ضريبة الدخل، وتقديم عدد من التسهيلات للمتأخرين عن سداد الضرائب مثل التجاوز عن فوائد غرامات

[5] تم العمل في هذا البحث على السنوات المالية التي طبق فيها سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي وهى الفترة من 2017/2016م إلى 2019/2018م، والسنة المالية 2016/2015م لدراسة أثر التغير بعد التطبيق.

[6] اعتمد الباحث على البيانات الصادرة من تقارير البنك المركزي لمحاولة تحقيق نوع من الثبات في البيانات نظراً لاختلاف البيانات الصادرة من الجهات الرسمية المختلفة.

التأخير[7]، ويوضح الجدول التالي أنواع الضرائب ونسبة كل نوع من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة من 2016/2015م إلى 2019/2018م:

جدول رقم (2): تطور أنواع الضرائب ونسبة مساهمتها من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية من 2016/2015م إلى 2019/2018م

الأرقام بالمليار جنيه

السنة المالية	الإيرادات الضريبية	ضرائب الدخل	النسبة (%)	الضرائب على الممتلكات	النسبة (%)	الضرائب على السلع والخدمات	النسبة (%)	إيرادات ضريبية أخرى	النسبة (%)
2016/2015	324	145	44.7	28	8.6	140	43.2	11	3.5
2017/2016	428	167	39	36.5	8.6	209	48.8	15.5	3.6
2018/2017	591	207	35	51	8.6	294	49.8	39	6.6
2019/2018	694	250	36	59	8.5	351	50.6	34	4.9

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية، "البنك المركزي المصري"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنوات 2016/2015 إلى 2019/2018م.

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

I. بالرغم من ارتفاع قيمة المتحصلات الضريبة على الدخل من 145 مليار جنيه خلال السنة المالية 2016/2015م إلى 250 مليار جنيه خلال السنة المالية 2019/2018م، أي بزيادة قدرها 105 مليار جنيه، وبنسبة زيادة 72%، إلا أن نسبة مساهمتها من إجمالي الإيرادات الضريبية قد انخفضت من 44.7% خلال العام المالي 2016/2015م إلى 36% خلال العام المالي 2019/2018م.

II. ارتفعت قيمة متحصلات الضريبة العقارية من 28 مليار جنيه خلال السنة المالية 2016/2015م إلى 59 مليار دولار خلال السنة المالية 2019/2018م، أي بزيادة قدرها 31 مليار جنيه، ونسبتها 110%، إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة ثابتة بمقدار 8.6%، مما يعبر عن عدم إدخال أي تعديلات على قانون الضرائب العقارية، وأن تلك الزيادة ما هي إلا إعادة تقييم للعقارات بسعر السوق.

[7] وزارة المالية المصرية، **"البيان المالي التمهيدي لمشروع الموازنة العامة للدولة 2016/2015م"**، القاهرة، جمهورية مصر العربية، مارس 2015م، ص21.

- استهدفت السياسة الضريبية بصورة كبيرة تخفيض الطلب الاستهلاكي، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع قيمة المتحصلات الضريبية على السلع والخدمات (القيمة المضافة) من 140 مليار جنيه خلال السنة المالية 2016/2015م إلى 351 مليار جنيه خلال السنة المالية 2019/2018م، بزيادة قدرها 211 مليار جنيه ونسبتها 151%، بالإضافة إلى ذلك أيضًا فإن نسبة مساهمتها من المتحصلات الضريبية قد ارتفعت من 43.2% إلى 50.6% خلال الفترة.

يستنتج من خلال العرض السابق أن تركيز السياسة الضريبية على ضريبة القيمة المضافة يؤثر سلبًا على قطاع الاستثمار في السلع الاستهلاكية مستقبلًا، بحيث يخلق حالة من الركود الاقتصادي والتي تؤثر سلبًا على اختيارات وتوجهات المستثمرين نحو مجموعة من البدائل الاستثمارية الأخرى مثل: (الاستثمار في قطاعات أخرى- الاستثمار في سوق المال- الاستثمار في الودائع البنكية)، مما قد يعمل على زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية في حالة انخفاض الرسوم الجمركية، ونستعرض فيما يلى الرسوم الجمركية ونسبتها من إجمالي الإيرادات.

ب-الرسوم الجمركية:

يرتبط مفهوم الرسوم الجمركية بحركة التجارة بين الدولة والعالم الخارجي، وبصورة خاصة الواردات من السلع التي تعبر الحدود الاقتصادية للدولة، وبالتالي فإن ارتفاع قيمة الرسوم الجمركية يعمل على تخفيض الواردات، ولكنه يعمل على عدم استفادة الاقتصاد من المزايا النسبية للاقتصادات الأخرى[8]، ويوضح الجدول التالي تطور الإيرادات الجمركية ونسبتها من الإيرادات العامة للدولة في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي خلال الفترة من 2016/2015م إلى 2019/2018م.

يتضح من الجدول التالي زيادة متحصلات الرسوم الجمركية من 28 مليار جنيه خلال السنة المالية 2016/2015م إلى 42 مليار جنيه خلال السنة المالية 2019/2018م، أي بمقدار 14 مليار دولار، أو ما نسبته 50%، وبالرغم من تلك الزيادة إلا أن نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة قد انخفضت خلال الفترة من 6% في أول الفترة إلى 4.5% في نهاية الفترة، أي انخفضت بنسبة 25%، ويرجع ذلك إلى أن سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي تعد تمهيدًا لتطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي والتي تعتبر سياسات تحرير التجارة الخارجية جزءًا أساسيًا منها.

[8] مها محمود رمضان، **دراسة مقارنة عن تعديلات قوانين الجمارك والتعريفة الجمركية**"، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ب.ت، ص5.

جدول رقم (3): تطور متحصلات الرسوم الجمركية ونسبتها من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال السنوات المالية من 2016/2015م إلى 2019/2018م

الأرقام بالمليار جنيه

السنة المالية	إجمالي الإيرادات العامة	الرسوم الجمركية	نسبة الرسوم الجمركية إلى إجمالي الإيرادات (%)
2016/2015	491.5	28	6
2017/2016	659	34	5.1
2018/2017	806	37.5	4.6
2019/2018	942	42	4.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية، "البنك المركزي المصري"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنوات 2016/2015 إلى 2019/2018م.

من خلال العرض السابق يستنتج الباحث أن مجموع نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية من إجمالي الإيرادات العامة للدولة تمثل 78.5% خلال العام المالي 2019/2018م، مما يفسر أن الوزن النسبي لهم من إجمالي الإيرادات يقترب من 80%، ومن الضروري استعراض أهم جوانب الإنفاق في الموازنة العامة للدولة من خلال ما يلى:

2- جانب المصروفات العامة للدولة، ويتضمن:

1. الإنفاق على الدعم:

تولى الدولة الدعم اهتمامًا خاصًا، لسببين أولهما: أن الدعم يشغل حيزًا كبيرًا من جانب المصروفات العامة للدولة، ثانيهما: أن الدعم يوجه لطبقة الفقراء ومحدودي الدخل والتي تشغل بال واضعي ومطبقي سياسات التثبيت الاقتصادي[9]، ويوضح الجدول التالي ما تم إنفاقه على الدعم ونسبته من إجمالي المصروفات العامة للدولة خلال الفترة من 2016/2015م إلى 2019/2018م.

[9] أمينه أمين قطب، "**دراسة اقتصادية للعلاقة التكاملية المشتركة بين الدعم الغذائي ومعدل التضخم في مصر**"، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، العدد 43، الشرقية، جمهورية مصر العربية، 2016م، ص1838.

جدول رقم (4): الإنفاق على الدعم ونسبته من إجمالي المصروفات العامة للدولة
خلال الفترة من عام 2016/2015م إلي عام 2019/2018م

الأرقام بالمليار جنيه

السنة المالية	إجمالي المصروفات العامة للدولة	الإنفاق على الدعم	نسبة الدعم من إجمالي المصروفات (%)
2016/2015	817.8	138.7	17
2017/2016	1031.9	202.6	20
2018/2017	1229.1	243.5	20
2019/2018	1369.9	203.7	15

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية، "البنك المركزي المصري"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنوات 2016/2015 إلى 2019/2018م.

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- تزايد حجم المصروفات العامة للدولة خلال الفترة من 817.8 مليار جنيه خلال السنة المالية 2016/2015م إلى 1369.9 مليار جنيه خلال السنة المالية 2019/2018م، أي بزيادة قدرها 552.1 مليار جنيه، ونسبتها 67.5%، كما ارتفع مقدار ما يتم إنفاقه على الدعم من 138.7 مليار جنيه خلال السنة المالية 2016/2015م إلى 243.5 مليار جنيه خلال السنة المالية 2018/2017م، أي أنه ارتفع بمقدار 105 مليار جنيه، بنسبة زيادة 76%، مما يعنى ارتفاع الأهمية النسبية للدعم من إجمالي المصروفات.
- انخفضت نسبة المنفق على الدعم من 234.5 مليار جنيه في العام المالي 2018/2017م إلى 203.7 مليار جنيه خلال العام المالي 2019/2018م، أي بمقدر 40 مليار جنيه، أو ما نسبته 16%.
- ارتفعت نسبة المنفق على الدعم من إجمالي المصروفات من 17% خلال العام المالي 2016/2015م إلى 20% خلال العامين الماليين 2017/2016 و 2018/2017م على الترتيب، إلا أنها انخفضت في العام المالي 2019/2018م إلى 15%، وهو ما يمكن تفسيره بأن الأهمية النسبية للدعم كانت أعلى من مثيلاتها خلال فترة التثبيت الاقتصادي وذلك لمحاولة الحكومة تخفيف عبء تضخم الأسعار من على كاهل طبقة الفقراء ومحدودي الدخل، ويوضح

الجدول التالي إجمالي الإنفاق على دعم السلع التموينية والطاقة خلال الفترة 2016/2015م-2019/2018م:

جدول رقم (5): إجمالي المنفق على دعم السلع التموينية والطاقة خلال الفترة من 2016/2015م إلى 2019/2018م

الأرقام بالمليار جنيه

السنة المالية	الإنفاق على الدعم	دعم السلع التموينية	النسبة (%)	دعم الطاقة[10]	النسبة (%)
2016/2015	138.7	42.5	30.8	79.5	57.3
2017/2016	202.6	47.5	23.5	142.6	70.4
2018/2017	243.5	80.5	33.1	123.7	50.8
2019/2018	203.7	87.7	43	100.7	49.5

المصدر: البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة، "وزارة المالية المصرية"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنوات من 2016/2015 إلى 2019/2018م.

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- تزايدت قيمة الدعم الموجه نحو السلع التموينية من 42.7 مليار جنيه خلال العام المالي 2016/2015م إلى 87.7 مليار جنيه خلال العام المالي 2019/2018م، أي زادت بمقدار 45 مليار جنيه، أو ما نسبته 105% عن سنة الاساس، كما ارتفعت نسبة ما يتم إنفاقه على دعم السلع التموينية من إجمالي الدعم من 30.8% خلال العام المالي 2016/2015م إلى 43% خلال العام المالي 2019/2018م باستثناء العام المالي 2017/2016م والذي شهد تراجع دعم السلع التموينية لصالح دعم الطاقة لمحاولة احتواء الأثار التضخمية السلبية الناتجة عن تحرير سعر الصرف والتوجه نحو التحرير التدريجي لأسعار الطاقة[11]، وهو ما يفسره زيادة الأهمية النسبية لدعم السلع التموينية خلال العامين التاليين 2018/2017م و 2019/2018م على حساب دعم الطاقة.
- ارتفعت قيمة ما تم توجيهه نحو دعم الطاقة من 79.5 مليار جنيه خلال العام المالي 2016/2015م إلى 142.6 مليار جنيه خلال العام الحالي 2017/2016م، أي بمقدار 63.1

[10] يشتمل الدعم الموجه نحو الطاقة نوعين هما: دعم المواد البترولية، ودعم الكهرباء.

[11] يتم توجيه الدعم نحو الطاقة بالأساس إلى الصناعات كثيفة استخدام الطاقة مثل: صناعة الحديد والصلب والألومنيوم والأسمدة والسيراميك، وبالتالي فإن تخفيض الدعم الموجه نحو الطاقة بشكل فجائي سيؤدى إلى ارتفاع التكلفة الإنتاجية وبالتالي ارتفاع الأسعار النهائية للسلع، مما سيعمل على ارتفاع الأسعار في السوق المحلى بالإضافة إلى فقدان الميزة التنافسية السعرية في الأسواق العالمية (في حالة التصدير).

مليار جنيه، أو ما نسبته79.3%، ويرجع ذلك إلى تحرير سعر الصرف الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع، وبالتالي كان لابد من زيادة الدعم على الطاقة حتى لا يتأثر دخل المواطن بتضخم أسعار السلع وأسعار الطاقة دفعة واحدة، ويتماشى ذلك مع تخفيض الدعم الموجه نحو الطاقة تدريجيًا في السنوات التالية 2018/2017م و 2019/2018م بقيمة 123.7 و100.7 مليار جنيه على الترتيب، ويتفق هذا مع سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي والتي تقتضى تخفيض الدعم الموجه نحو الطاقة حتى يتم بيعها في السوق المحلى بما يقارب الأسعار في السوق العالمي للطاقة[12].

1. المصروفات على الأجور:

تمثل الأجور جانب من الأعباء المحملة على الموازنة العامة للدولة في ظل محدودية الموارد المالية والتي يمكن توجيهها إلى الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي الدافع للنمو الاقتصادي، لذا فإن التخلص من أجور العمالة يأتي بالإحالة على المعاش ووقف التعيينات مع تفعيل قانون الخدمة المدنية[13]، ويوضح الجدول التالي ما تم إنفاقه على الأجور خلال السنوات المالية من 2016/2015م إلى 2019/2018م:

جدول رقم (6): الأجور وتعويضات العاملين ونسبتها من إجمالي المصروفات

الأرقام بالمليار جنيه

السنة المالية	إجمالي المصروفات العامة للدولة	الأجور وتعويضات العاملين	نسبة الأجور من إجمالي المصروفات (%)
2016/2015	817.8	213.7	26
2017/2016	1031.9	225.5	22
2018/2017	1229.1	236.9	19.3
2019/2018	1369.9	266	19.4

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية، "البنك المركزي المصري"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنوات 2016/2015 إلى 2019/2018م.

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

[12] التقرير السنوي، **"البنك الدولي"**، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2018م، ص5.

[13] عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، " **نافذة على طريق الإصلاح: إصلاحات نظام الخدمة المدنية في الدول العربية**"، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018م، ص17.

- زيادة قيمة المصروفات على الأجور وتعويضات العاملين من 213.7 مليار جنيه خلال العام المالي 2016/2015م إلى 266 مليار جنيه خلال السنة المالية 2019/2018م، وبزيادة مقدارها 52.3 مليار جنيه، ونسبتها 24.5%، وهو ما لا يعنى بالضرورة زيادة عدد العاملين بالدولة بل على العكس انخفاض عدد العاملين بالدولة مع زيادة صرف تعويضات العاملين المحالين للمعاش.
- انخفضت نسبة المصروف على الأجور من إجمالي المصروفات العامة للدولة من 26% خلال العام المالي 2016/2015م إلى 19.4% خلال العام المالي 2019/2018م، أي بنسبة انخفاض قدرها 25%، وهو ما يفسر بتحسن سير الدولة نحو التطبيق الأمثل لبرنامج التثبيت الاقتصادي.

يستنتج الباحث مما سبق أن نسبة الإنفاق على الدعم والأجور مجتمعة تمثل 34.4% في العام المالي 2019/2018م من إجمالي المصروفات العامة للدولة، وهي نسبة أقل من المنفق عليهم إذا ما قورنت بالسنة المالية 2016/2015م (قبل تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي) والتي بلغت 43%، وإذا كان السياسة المالية تستهدف تحقيق استقرار الأسعار فإنه لابد من التنسيق مع السياسة النقدية.

ثانيًا: مجال عمل السياسة النقدية

وضع "**كينز**" النظرية العامة للفائدة والتي تنص على أن كمية النقود التي يرغب الجمهور بالاحتفاظ بها تنخفض مع ارتفاع معدل الفائدة، إذ يتم استخدام معدل الفائدة كأداة انكماشية من أدوات السياسة النقدية لسحب فائض كمية النقود المتداولة في السوق في محاولة لتحقيق هدفين رئيسيين[14]، هما: تخفيض الطلب الكلى على السلع والمنتجات لتحقيق التوازن مع المعروض الكلى، والسيطرة على ارتفاع الأسعار وتوجيه معدل التضخم نحو الانخفاض، ويوضح الجدول التالي تطور معدلات الفائدة على الودائع خلال الفترة من ديسمبر 2016م إلى ديسمبر 2019م.

يتضح من الجدول التالي تطور معدلات الفائدة، ويمكن توضيحها فيما يلى:

1- ارتفع معدل الفائدة تدريجيًا على الودائع أقل من 3 شهور مع بدء تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي من 6.8% عام 2015م إلى 10.3% عام 2016م أي بمقدار 51.5%، ثم زادت في 2017 إلى 13.6%، أي بمقدار 100% عن عام 2015م، ثم بدأت في الانخفاض في

[14] جون ماينارد كينز، "**النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**"، الطبعة الأولى، هيئة أبو ظبى للثقافة والتراث، أبو ظبى، الإمارات العربية المتحدة، 2010م، ص213.

عام 2018م إلى 12.2% أي بمقدار 10.3% عن العام السابق، ثم واصلت الانخفاض لتصل إلى 9.2% في نهاية عام 2019م بمقدار انخفاض 3%، وبصورة إجمالية نجد أن معدل الفائدة ارتفع من 6.8% عام 2015م إلى 9.2% عام 2019م، وهو ما نسبته 35%.

جدول رقم (7): معدلات الفائدة في البنوك المحلية خلال الفترة من ديسمبر 2015 إلى ديسمبر 2019م

السنة	الفائدة على الودائع أقل من 3 شهور (%)	الفائدة على الودائع أكثر من سنة (%)
2015	6.8	11.6
2016	10.3	16.3
2017	13.6	19.8
2018	12.2	17.8
2019	9.2	13.8

المصدر: البنك المركزي المصري، الإحصائيات، متاحة على الرابط التالي:

www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Page, last visit 2021/1/10.

2- أيضًا ارتفع معدل الفائدة تدريجيًا على الودائع التي مدتها أكثر من سنة مع بدء تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي من 11.6% عام 2015م إلى 16.3% عام 2016م، ثم زادت في 2017 إلى 19.8%، ثم بدأت في الانخفاض من عام 2018م إلى 17.8%، ثم واصلت الانخفاض لتصل إلى 13.8% عام 2019م، وبصورة إجمالية نجد أن معدل الفائدة ارتفع من 11.6% عام 2015م إلى 13.8% عام 2019م، أي بنسبة زيادة 19%، ويستعرض الجدول التالي تطور حجم الودائع بالعملة المحلية في البنوك خلال السنوات المالية من 2015/2014م إلى 2019/2018م.

جدول رقم (8): تطور حجم الودائع بالعملة المحلية في البنوك خلال السنوات المالية من 2015/2014م إلى 2019/2018م

الأرقام بالمليار جنيه

السنة المالية	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018
الودائع بالعملة المحلية	1369.7	1691.6	2120.8	2721.4	3168.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية، "البنك المركزي المصري"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنوات 2015/2014 إلى 2019/2018م.

يتضح من الجدول السابق نمو حجم الودائع بالعملة المحلية في البنوك من 1369.7 مليار جنيه خلال السنة المالية 2015/2014م إلى 3168.1 مليار جنيه خلال السنة المالية 2019/2018م أي أنها زادت بمقدار 1798.4 مليار جنيه، أو ما نسبته 131%، وهو ما يفسر بأثر ارتفاع معدل الفائدة على الودائع الادخارية، فالعلاقة بين معدل الفائدة والادخار علاقة طردية.

يستنتج مما سبق أن ارتفاع معدلات الودائع بالعملة المحلية بنسبة 131% خلال فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي، ومن ثم فإن عدم اتباع سياسات احترازية في دخول تلك الأموال في السوق مستقبلًا (عند انتهاء أجل الودائع في المستقبل وانخفاض معدل الفائدة) سوف يؤدى إلى زيادة كمية النقود المعروضة في السوق وبالتالي ارتفاع معدل التضخم، وبذكر معدل التضخم فإنه لابد من توضيح دور سياسات سعر الصرف خلال تطبيق البرنامج.

ثالثًا: مجال عمل سياسة سعر الصرف

يرى "**مارشال– ليرنر**" أن تخفيض سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يؤدى إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية في السوق المحلى والسوق العالمي– مما يؤدى إلى تحسين وضعية الميزان التجاري ولكن بشرط أن يكون حاصل جمع مرونات الأسعار (الطلب المحلى على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح)[15]، وقد قام البنك المركزي المصري بتحرير سعر الصرف للجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، وذلك بتاريخ 3 نوفمبر من عام 2016م، ويوضح الجدول التالي تطور سعر الصرف للجنيه أمام الدولار في الفترة من 2015/2014م إلى 2019/2018م.

[15] بلقاسم العباس، "**سياسات أسعار الصرف**"، جسر التنمية، عدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003م، ص17.

جدول رقم (9): تطور سعر صرف الجنيه مقابل الدولار خلال الفترة من عام 2015/2014 إلى 2019/2018م

السنة المالية	متوسط مرجح لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار	نسبة التغير (%)
2015/2014	7.60	سنة الأساس
2016/2015	8.85	↓ 14.1
2017/2016	18.25	↓ 51.5
2018/2017	17.85	↑ ارتفاع 2.2
2019/2018	16.70	↑ ارتفاع 6.44

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية، "البنك المركزي المصري"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنوات 2015/2014 إلى 2019/2018م.

بناءً على تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فإن الجدول السابق يوضح ما يلى:

1- انخفضت قيمة الجنيه المصري أمام الدولار من 7.60 قرشاً في السنة المالية 2015/2014م إلى 8.85 قرشًا في السنة المالية 2016/2015م، أي بنسبة انخفاض في قيمة الجنيه المصري قدرها 14.1%، وهو ما يوضح تدخل السلطة النقدية خلال تلك الفترة لدعم الجنيه المصري أمام الدولار.

2- انخفضت قيمة الجنيه المصري أمام الدولار من 8.85 قرشًا عام 2016/2015م إلى 18.25 قرشًا عام 2017/2016م أي بنسبة انخفاض في قيمة الجنيه المصري قدرها 51.5%، وهو ما يعنى أن هناك تحرير كامل لسعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار بدون تدخل الدولة بأي أداة لدعم الجنيه المصري.

3- ثم ارتفعت قيمة الجنيه المصري أمام الدولار خلال السنوات المالية 2018/2017م – 2019/2018م لتصل 17.85 و 16.70 قرشًا على التوالي، وهذا يعنى أن سعر الصرف للجنيه المصري أمام الدولار بدأ يستعيد عافيته مرة أخرى أمام العملات الأجنبية وذلك قد يكون لعدة أسباب منها زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي وغيرها؛ وهو ما ليس محلًا للبحث حاليًا.

تناول الباحث فيما سبق عرضًا للسياسات الاقتصادية المطبقة في مصر خلال الفترة من 2014 /2015م إلى 2019/2018م، وتتحدد رؤية الباحث في عدد من النقاط والتي يمكن إجمالها فيما يلى:

- يتحدد هدف السياسة المالية في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الإيرادات، وبالفعل زادت الإيرادات عن طريق زيادة مساهمة المتحصلات الضريبية بنسبة 74% من إجمالي الإيرادات كما يتضح من الجدول رقم (1)، وساهمت المتحصلات الضريبية على السلع والخدمات بنسبة 50% من إجمالي الإيرادات الضريبية كما يتضح من الجدول رقم (2)، ويعبر هذا الارتفاع في قيمة المتحصلات الضريبية على السلع والخدمات عن ارتفاع نسبى في قيمة السلعة نتيجة لارتفاع معدل التضخم الناتج عن تحرير سعر الصرف للعملة المحلية.
- نتج عن ارتفاع معدل الفائدة زيادة حجم الودائع بالعملة المحلية خلال فترة برنامج التثبيت الاقتصادي بنسبة 131%، وهو ما يمكن أن يؤثر بالسلب على القطاع المصرفي في حالة عدم القدرة على توجيه تلك الأموال للاستثمار في المشروعات مما سيشكل عبئًا ماليًا على القطاع المصرفي وبالتالي البنك المركزي، حيث أن استثمار القطاع المصرفي لتلك الأموال مع البنك المركزي سيشكل عبئًا ماليًا عليه لتحمله تكلفة تلك الأموال، يضاف إلى ما سبق أن إعادة ضخ تلك الأموال دفعة واحدة سيؤدى إلى زيادة الاستهلاك المحلى مما يعنى ارتفاع معدلات التضخم وسيتحول السوق إلى حالة من الاستهلاك بديلًا عن الاستثمار، وبالتالي فإنه من الضروري أن يتم إعادة ضخ تلك الأموال في المرحلة التالية بصورة تدريجية تتناسب مع الوضع الاقتصادي مع استهداف توجيهها نحو قطاعات إنتاجية محددة.
- إن تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف يشوبه شائبتين أولهما: تعمدت سياسة تحرير التجارة مع العالم الخارجي تخفيض قيمة الرسوم الجمركية على الواردات وهو ما يتضح من خلال الجدول رقم (3)، مما سيؤثر بالسلب على إجمالي تكاليف السلع المحلية ذات المكون الأجنبي (نظرًا لانخفاض قيمة العملة المحلية) وبالتالي زيادة اسعار السلع المصنعة محليًا مقابل أسعار السلع المستوردة، بالإضافة إلى ضعف المنافسة في الأسواق العالمية، وثانيهما: أن تحرير سعر الصرف بهدف زيادة الصادرات يقتضى أن تتناسب القوى الإنتاجية للدولة مع تحقيق هذا الهدف، ومن هنا نقترح عدد من الشروط لتتناسب القوى الإنتاجية مع استهداف زيادة الصادرات وهي:

1. وجود جهاز إنتاجي يمتلك تكنولوجيا إنتاجية متقدمة وعمالة فنية مدربة حتى يتسنى له تحقيق الاستجابة للزيادة في الكميات المطلوبة من السلع عالميًا.
2. قطاع صناعة تحويلية متميز يمتلك القدرة على تغذية الصناعات المحلية بالمكون المحلى بديلًا عن السلع الوسيطة الأجنبية، مما يعمل على تخفيض التكلفة الإجمالية للسلع.

3. امتلاك قدرة تسويقية عالية لعرض وتسويق المنتجات في الأسواق العالمية بطرق تسويقية مبتكرة تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الحديثة.

المبحث الثاني

أثر تطبيق السياسات الاقتصادية لبرنامج التثبيت الاقتصادي على بعض مؤشرات أداء الاقتصاد المصري

تستهدف الحكومات تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال وضع سياسات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تحسين المؤشرات الاقتصادية العامة[16]، ومن هنا تتحدد رؤية السياسات الاقتصادية المستخدمة على عدد من المؤشرات الاقتصادية والتي تعطى مؤشرًا اقتصاديًا محتملًا نحو التنمية الاقتصادية[17]، ونستعرض خلال المبحث التالي أثر السياسات الاقتصادية لبرنامج التثبيت الاقتصادي على مؤشرات الأداء الاقتصادي فيما يلى:

أولًا: عجز الموازنة العامة للدولة

يعد عجز الموازنة العامة في مصر مزمنًا مما أجبر الحكومات المصرية المتعاقبة على اتباع سياسات مالية انكماشية للسيطرة عليه[18]، وتعد سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي استمرارًا للسياسات التقشفية، ويستعرض الجدول التالي عجز الموازنة (نسبة مئوية) خلال سنوات تطبيق سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي مقارنة بسنوات ما قبل تطبيق البرنامج.

يتضح من الجدول التالي ما يلى:

---

[16] قنونى حبيب وتسابت عبد الرحمن، "**المؤشرات الاقتصادية والنمو الاقتصادي فى الجزائر (1990-2016)- دراسة قياسية نموذج (ARDL)**"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة الجلفة، الجلفة، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 3، 2018م، ص 92.

[17] شارى سبيغل، "**مذكرات السياسة المتعلقة بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية: السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلى والنمو**"، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007م، ص16.

[18] عبد الله عبد اللطيف، "**دراسة تطور عجز الموازنة العامة للدولة**"، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2007م، ص5.

1- قبل تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي: ارتفعت نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة من 9.4% خلال العام المالي 2011/2010م إلى 13.7% خلال العام المالي 2013/2012م، ثم انخفضت إلى 11.5% خلال العام المالي 2015/2014م، ثم ارتفعت في العام المالي 2016/2015م إلى 12.5%، وبلغت نسبة العجز في المتوسط 11.8%، كما بلغ متوسط نسبة التغير (بالارتفاع) خلال الفترة 5.5%، ويرجع ذلك لعدد من الأسباب يأتي في مقدمتها ضعف الموارد المالية للدولة.

جدول رقم (10): نسبة عجز الموازنة خلال السنوات المالية من 2011/2010 إلى 2019/2018م

المرحلة	السنة المالية	عجز الموازنة (%)	نسبة التغير (%)
قبل التطبيق	2011/2010	9.4	سنة الأساس
	2012/2011	10.7	↑ ارتفاع 14
	2013/2012	13.7	↑ ارتفاع 28
	2014/2013	12.8	↓ انخفاض 13
	2015/2014	11.5	↓ انخفاض 10
	2016/2015	12.5	↑ ارتفاع 8.7
أثناء التطبيق	2017/2016	10.9	↓ انخفاض 12.8
	2018/2017	9.8	↓ انخفاض 10
	2019/2018	8.2	↓ انخفاض 16.3

%5.5

%13

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية، "**البنك المركزي المصري**"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنوات 2011/2010 إلى 2019/2018م.

2- أثناء تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي: انخفض عجز الموازنة العامة للدولة من 10.9% عام 2017/2016م إلى 8.2% عام 2019/2018م، وبلغ متوسط نسبة العجز خلال الفترة 9.6%، كما بلغ متوسط نسبة التغير (بالانخفاض) 13% خلال الفترة.

يستنتج مما سبق نجاح السياسة المالية المتبعة في تخفيض عجز الموازنة العام للدولة حيث عملت على زيادة الإيرادات وتخفيض المصروفات العامة للدولة خلال فترة التثبيت الاقتصادي، إذ ارتفعت نسبة الإيرادات العامة للدولة بنسبة أكبر من ارتفاع المصروفات نتيجة لزيادة المتحصلات الضريبية (جانب الإيرادات) وتخفيض نسب الإنفاق على الدعم والأجور (جانب المصروفات)، كما أوضحنا خلال المبحث السابق.

ثانيًا: معدل التضخم

استهدف البنك المركزي تخفيض معدل التضخم للحفاظ على استقرار الأسعار في الأسواق عند أدنى مستوى لأن انعدام استقرار الأسعار يؤدى إلى ضعف الاستثمارات وعرقلة النمو الاقتصادي[19]، لذا استخدم البنك المركزي معدل الفائدة لسحب فائض السيولة النقدية في السوق، والذي أدى إلى زيادة حجم الودائع المحلية بالبنوك، ويوضح الجدول التالي تطور معدلات التضخم خلال السنوات المالية من 2011/2010م إلى 2016/2015م (ما قبل تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي) مقارنة بالسنوات المالية من 2017/2016م إلى 2019/2018م (أثناء تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي):

جدول رقم (11): معدل التضخم خلال الفترة 2011/2010 إلى 2019/2018م

وفقًا للرقم القياسي لأسعار المستهلكين

المرحلة	السنة المالية	معدل التضخم (%)	نسبة التغير (%)
قبل التطبيق	2011/2010	11.8	سنة الأساس
	2012/2011	7.3	انخفاض 38
	2013/2012	9.8	ارتفاع 34
	2014/2013	8.2	انخفاض 16
	2015/2014	11.4	ارتفاع 39
	2016/2015	14	ارتفاع 23
أثناء التطبيق	2017/2016	30.9	ارتفاع 121
	2018/2017	13.8	انخفاض 55
	2019/2018	9.4	انخفاض 32

%8.4

%11

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية، "**البنك المركزي المصري**"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنوات 2011/2010 إلى 2019/2018م.

يتضح من خلال الجدول السابق ما يلى:

1- خلال فترة ما قبل تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي: تأرجح معدل التضخم بين الارتفاع والانخفاض، وبلغت نسبته في المتوسط السنوي 10.4%، كما بلغ متوسط نسبة التغير (بالارتفاع) 8.4% خلال الفترة، وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي

[19] رجاء عزيز بندر، "**استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية فى السياسة النقدية**"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق، 2018م، ص1.

أدت إلى انخفاض العوائد من النقد الأجنبي ووجود سوق موازية للسوق الرسمي للدولار، مما أثر على المستوى العام للأسعار.

2- خلال فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي: ارتفع معدل التضخم من 14% خلال العام المالي 2016/2015م إلى 30.9% خلال العام المالي 2017/2016م (بداية التطبيق)، أي بنسبة 121%. ويرجع ذلك إلى تحرير سعر الصرف للجنيه أمام العملات الأجنبية، وتطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة[20]، ثم انخفض إلى 9.4% خلال العام المالي 2019/2018م، وبلغت نسبة معدل التضخم في المتوسط السنوي 13% خلال الفترة، كما بلغ متوسط نسبة التغير السنوي (بالارتفاع) 11% خلال تلك الفترة.

يستنتج مما سبق أنه بالرغم من رفع معدل الفائدة ونمو حجم الودائع بالعملة المحلية في البنوك، إلا أن تلك السياسات لم تؤثر بالإيجاب على معدلات التضخم بالمقارنة مع الفترة السابقة لتطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي.

ثالثًا: عجز الميزان التجاري

يعبر الميزان التجاري عن الصادرات والواردات السلعية التي تعبر الحدود الجمركية لدولة ما[21]، فإذا زادت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات يطلق على تلك الحالة عجز الميزان التجاري، كما أن استمرار زيادة الواردات بمعدل أكبر من زيادة الصادرات يعنى استمرار العجز الدائم في الميزان التجاري، والذي يتحول بعد ذلك إلى ميزان المدفوعات، لذلك فإن سياسة سعر الصرف تهدف بصورة كبيرة إلى زيادة الصادرات[22]، ويوضح الجدول التالي قيم الصادرات والواردات ونسبة تغطية الصادرات إلى الواردات خلال السنوات المالية من 2011/2010م إلى 2019/2018م.

[20] التقرير السنوي، "**البنك المركزي المصري**"، 2017/2016م، ص49.

[21] ب.برنييه و إ. سيمون، "**أصول الاقتصاد الكلى**"، ترجمة عبد الأمير إبراهيم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989م، ص94.

[22] مريم عبد الواحد كشك، "**تخفيض سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري المصري**"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 17، جامعة الأزهر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2017م، ص 295.

جدول رقم (12): قيم الصادرات والواردات ونسبة تغطية الصادرات إلى الواردات خلال السنوات المالية من 2011/2010م إلى 2019/2018م

الأرقام بالمليار دولار

المرحلة	السنة المالية	الصادرات	الواردات	قيمة العجز	نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات (%)
قبل التطبيق	2011/2010	26.9	54.1	23.8	49.9
	2012/2011	25.1	59.2	31.7	42.3
	2013/2012	27	57.7	31.7	46.8
	2014/2013	26.1	60.2	33.7	43.4
	2015/2014	22.2	61.3	38.7	36.3
	2016/2015	18.7	57.4	38.7	32.6
أثناء التطبيق	2017/2016	21.7	57.1	35.4	38
	2018/2017	25.8	59	37.3	43.7
	2019/2018	28.5	66.5	38	43

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية، "**البنك المركزي المصري**"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنوات 2011/2010 إلى 2019/2018م.

يتضح من الجدول التالي ما يلى:

1- انخفضت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات تدريجيًا من 50% تقريبًا خلال العام المالي 2011/2010م إلى 33% تقريبًا خلال العام المالي 2016/2015م (فترة ما قبل التطبيق)، أي بنسبة انخفاض 38%، ومتوسط نسبة تغطية 42%، ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية نتيجة لهروب عدد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي الذي خلفته الثورات.

2- زادت قيمة الصادرات تدريجيًا من 18.7 مليار دولار خلال العام المالي 2016/2015م إلى 28.5 مليار دولار خلال العام المالي 2019/2018م، أي زادت بمقدار 9.8 مليار دولار، وبنسبة زيادة 52.4%، وهو ما يعبر عن زيادة الطلب على الصادرات المصرية في ظل انخفاض أسعارها عالميًا نتيجة لانخفاض قيمة سعر صرف الجنيه.

3- ارتفعت قيمة الواردات من 57.4 مليار دولار خلال العام المالي 2016/2015 إلى 66.5 مليار دولار خلال العام المالي 2019/2018م، أي بزيادة مقدارها 9.1 مليار دولار، وبنسبة

15.8%، وهو ما يرجع بصورة كبيرة إلى زيادة نسبة الواردات السلعية غير البترولية نتيجة لاستقرار سعر الصرف للجنيه وتطبيق سياسات تحرير التجارة.

4- ارتفعت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات من 38% خلال العام المالي 2017/2016م إلى 43% خلال العام المالي 2019/2018م، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات، نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

يستنتج مما سبق أن تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية أدى إلى زيادة الصادرات وزيادة الواردات، ولكن زادت الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات، مما أثر على نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة.

نظرًا لزيادة الصادرات فإنه من الضروري أن نستعرض نوعية الصادرات السلعية في الأسواق العالمية، ويوضح الجدول التالي نوعية الصادرات ونسبة كل نوع من إجمالي الصادرات خلال الفترة من 2011/2010م إلى 2016/2015م (ما قبل تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي) مقارنة بالأعوام من 2017/2016م إلى 2019/2018م.

كما يتضح من الجدول التالي ما يلى:

1. ارتفاع نسبة الصادرات البترولية خلال فترة تطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي من 6.6 مليار دولار في العام المالي 2017/2016م، إلى 11.6 مليار دولار خلال العام المالي 2019/2018م، بزيادة مقدارها 5 مليار دولار، أو ما نسبته 75.8%، ويفسر تلك الزيادة ارتفاع نسبة مساهمتها من إجمالي الصادرات من 30.5% في بداية الفترة إلى 40.8% في نهاية الفترة، ويرجع ذلك إلى الاكتشافات الحديثة لحقول الغاز الطبيعي في الحدود البحرية المصرية.
2. زادت الصادرات من السلع تامة الصنع من 9.3 مليار دولار مع بداية تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي إلى 10.6 مليار دولار في العام المالي 2019/2018م، أي بمقدار 1.3 مليار دولار، أو ما نسبته 14%، وبالرغم من ذلك فإن نسبة مساهمته في إجمالي الصادرات انخفضت من 43% إلى 37.4% في 2019/2018م.

جدول رقم (13): نوعية الصادرات السلعية ونسبة كل منها من إجمالي الصادرات خلال الفترة من 2011/2010م إلى 2019/2018م

الأرقام بالمليار دولار

السنة المالية	إجمالي الصادرات	الصادرات البترولية[23]	النسبة (%)	السلع تامة الصنع[24]	النسبة (%)	السلع نصف المصنعة[25]	النسبة (%)	المواد الخام[26]	النسبة (%)
2011/2010	27	12.6	46.7	10.9	40.4	2.1	7.8	1.4	5.1
2012/2011	27	13.5	50	10.4	38.6	1.9	7	1.2	4.4
2013/2012	26	12.2	46.9	10.5	40.4	2	7.7	1.3	5
2014/2013	26.1	12.6	48.3	9.8	37.5	2.2	8.5	1.5	5.7
2015/2014	22.1	8.8	40	9.5	43.1	2	9.1	1.7	7.8
2016/2015	18.7	5.8	31	8.6	46	2.7	14.4	1.6	8.6
2017/2016	21.7	6.6	30.5	9.3	43	4	18.6	1.7	7.9
2018/2017	25.8	8.8	34.2	10.3	40.1	4.3	16.8	2	7.9
2019/2018	28.5	11.6	40.8	10.6	37.4	3.7	13.2	2.4	8.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية، "**البنك المركزي المصري**"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنوات 2011/2010 إلى 2019/2018م.

3. انخفضت صادرات السلع نصف مصنعه من 4 مليار دولار خلال العام المالي 2017/2016م إلى 3.7 مليار دولار خلال العام المالي 2019/2018م، كما انخفضت نسبة مساهمتها من إجمالي الصادرات من 18.6% إلى 13.2%، خلال السنوات المالية من 2017/2016م إلى 2019/2018م على الترتيب.
4. زادت قيمة صادرات المواد الخام من 1.7 مليار دولار خلال العام المالي 2017/2016م إلى 2.4 مليار دولار خلال العام المالي 2019/2018م، بمقدار زيادة 0.7 مليار دولار، أو ما

[23] تشمل المنتجات البترولية: البترول، والغاز الطبيعي، والزيوت المعدنية.

[24] هى مجموعة السلع التي تشمل: الأسمدة، والملابس الجاهزة، والمنسوجات القطنية، والمصنوعات من الحديد والصلب، ومنتجات الصيدلة، والمستحضرات الغذائية، والصابون، ومستحضرات الغسيل، والشموع الصناعية، ومصنوعات الألومنيوم، والورق المقوى، والمصنوعات الورقية، والأسمنت، والسيراميك، والنحاس، والذهب، واللؤلؤ، والأحجار الكريمة، والسكر.

[25] السلع نصف مصنعة وهى: المنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والحديد الزهر، والحديد المدرفل، واللدائن ومصنوعاتها، وغزل القطن، والشحوم، والدهون، والزيوت الحيوانية والنباتية، وخلاصات الدباغة والصباغة، والموالح.

[26] تشمل المواد الخام الأولية: الخضروات والفاكهة، والألبان، والبيض، والعسل، والجلود الخام والمدبوغة.....إلخ.

نسبته 41.2%، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات من 7.9% إلى 8.6% خلال السنوات المالية 2017/2016م إلى 2019/2018م على الترتيب.

يستنتج الباحث مما سبق: زيادة نسبة مساهمة صادرات السلع البترولية والمواد الخام الأولية من إجمالي الصادرات، وانخفاض نسبة مساهمة صادرات السلع المصنعة والنصف مصنعة، مما يوضح أن العلاقة بين تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية والصادرات هي علاقة طردية في الأساس، وبنظرة تحليلية أعمق فإن هناك علاقة عكسية بين تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية والصادرات من السلع المصنعة والنصف مصنعة، في ظل الأوضاع الاقتصادية للدول النامية.

رابعًا: معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي

يعبر ارتفاع معدل النمو عن نجاح السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة والتي تكون التنمية الاقتصادية الهدف الأساسي لها[27]، ويوضح الجدول التالي معدل النمو خلال السنوات المالية من عام 2011/2010م إلى 2019/2018م.

جدول رقم (14): معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة 2011/2010 إلى 2019/2018م بتكلفة عوامل الإنتاج

المرحلة	السنة المالية	معدل النمو (%)	نسبة التغير (%)
قبل التطبيق	2011/2010	1.9	سنة الأساس
	2012/2011	2.2	ارتفاع 16
	2013/2012	2.1	انخفاض 4.5
	2014/2013	2.1	صفر
	2015/2014	4.4	ارتفاع 109
	2016/2015	4.3	انخفاض 2.3
أثناء التطبيق	2017/2016	4.2	انخفاض 2.3
	2018/2017	5.3	ارتفاع 26
	2019/2018	5.6	ارتفاع 5.7

%23.5

%15

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية، "**البنك المركزي المصري**"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنوات 2011/2010 إلى 2019/2018م.

[27] مصطفى بابكر، "**السياسات الكلية وإشكاليات النمو فى الدول العربية**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الكويت، 2005م، ص3.

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

1. قبل تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي ارتفع معدل النمو تدريجيًا من 1.9% خلال العام المالي 2011/2010م إلى 4.3% خلال العام المالي 2016/2015م، وبلغ متوسط النمو السنوي 2.8%، كما بلغ متوسط نسبة التغير (بالارتفاع) خلال الفترة 23.5%، ويرجع ذلك إلى التحسن التدريجي للسياسات الاقتصادية الداعمة للنمو خلال تلك القترة.
2. أثناء تطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي من 4.2% خلال العام المالي 2017/2016م إلى 5.6% خلال العام المالي 2019/2018م، أي بنسبة ارتفاع قدرها 33%، كما بلغ متوسط النمو السنوي 5.3%، كما بلغ متوسط نسبة التغير (بالارتفاع) خلال الفترة 9.8%، ويرجع ذلك إلى حالة الاستقرار الاقتصادي التي استهدفتها السياسات الاقتصادية مما أدى إلى نمو عدد من القطاعات الإنتاجية، ويوضح الجدول التالي توزيع الأنشطة الاقتصادية الأساسية الدافعة للنمو ونسبتها من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي:

جدول رقم (15): توزيع الأنشطة الاقتصادية الأساسية الدافعة للنمو ونسبتها من الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة خلال الفترة من 2011/2010 إلى 2019/2018م

الأرقام بالمليار جنيه

السنة المالية	الناتج المحلى الإجمالي	الصناعة التحويلية	النسبة (%)	تجارة الجملة والتجزئة	النسبة (%)	الزراعة	النسبة (%)	الأنشطة العقارية	النسبة (%)	الاستخراجات	الحكومة العامة	النسبة (%)
2011/2010	854	133	15.6	91	10.6	113	13.2	24	2.8	115	76	13.5	9
2012/2011	1508.5	134.5	8.9	34	2.3	116	7.7	93	6.2	116	78.5	7.7	5.2
2013/2012	1539.6	234.5	15.8	23.5	1.5	225	14.6	171	11.1	255	19.1	16.6	1.3
2014/2013	1802.4	290	16.1	232	13	200	11.1	168	9.3	262	164.3	14.6	9.2
2015/2014	1863.2	299	16.1	15	0.8	206.5	11.1	242	13	251	177	13.5	9.5
2016/2015	1905.2	301	16	15.5	0.8	213	11.2	255	13.4	238	185.5	12.5	10
2017/2016	1974	307.5	15.6	268	13.6	220	11.2	191	10	233.4	191	12	10
2018/2017	3599	598	16.6	490.5	13.6	411	11.5	371	10.3	352	306	9.8	8.5
2019/2018	3784	614.5	16.3	509	13.5	425	11.2	386	10.2	387	314	10.2	8.3

المصدر: الجدول من إعداد الباحث من بيانات كتيب الإحصاء السنوي، "**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنوات من 2011/2010 إلى 2019/2018م.

يمكن توضيح النقاط الأساسية من الجدول السابق فيما يلى:

- خلال فترة ما قبل تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي: يتضح ريادة قطاع الصناعة التحويلية خلال تلك الفترة فقد بلغ متوسط نسبة مساهمته 15% من الناتج المحلى الإجمالي، كما احتل قطاع الأنشطة العقارية المرتبة الثانية من حيث نسبة المساهمة في الناتج المحلى الإجمالي حيث ارتفعت نسبة مساهمته من 2.8% خلال العام المالي 2011/2010م إلى 13.4% خلال العام المالي 2016/2015م، وهو ما يعنى التوجه التدريجي نحو الاستثمار في هذا القطاع، كما تأرجحت نسبة مساهمة قطاع الاستخراجات من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من 2011/2010م إلى 2016/2015م، نتيجة لعدم استقرار الحالة الأمنية وانخفاض حركة التجارة العالمية مما أثر سلبًا على قطاع الطاقة، وبلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في المتوسط 11.5% من الناتج المحلى الإجمالي، ويرجع ذلك إلى تردى الحالة الأمنية مما أدى إلى تزايد ظاهرة البناء على الأراضي الزراعية، وأخيرًا انخفضت نسبة مساهمة قطاع الحكومة العامة خلال تلك الفترة حيث بلغت نسبة مساهمتها في المتوسط 7.4% من الناتج المحلى الإجمالي، كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع تجارة التجزئة والجملة من 10% خلال العام المالي 2011/2010م إلى 0.8% خلال العام المالي 2016/2015م، ويرجع ذلك إلى حالة عدم الاستقرار الأمني والتي أثرت على الحالة الاقتصادية العامة للدولة.
- خلال فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي: حافظ قطاع الصناعة التحويلية على نسبة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من 2017/2016م إلى 2019/2018م، وبلغت نسبة متوسط المساهمة 16%، وعند المقارنة مع فترة ما قبل التثبيت نجد أن نسبة المساهمة شبه ثابتة، كما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة خلال فترة التثبيت الاقتصادي مقارنة بالفترة السابق حيث بلغت نسبة المساهمة 13.5% من الناتج المحلى الإجمالي، مما يوضح دور الاستقرار الأمني، وظلت نسبة مساهمة قطاع الزراعة ثابتة خلال فترة التثبيت بنسبة 11.2%، نتيجة لتصدى الدولة لظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية مع محاولة لزيادة الرقعة المزروعة، كما يأتي قطاع الأنشطة العقارية في المرتبة الرابعة من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي خلال فترة التثبيت الاقتصادي حيث ارتفعت نسبة مساهمته من 10% خلال العام المالي 2017/2016م إلى 10.2% خلال العام المالي 2019/2018م، وانخفضت نسبة مساهمته مقارنة بالفترة السابقة نتيجة لتوجه المستثمرين نحو

الاستثمارات في قطاعات إنتاجية أخرى، وأخيرًا يتساوى قطاع الاستخراجات مع قطاع الأنشطة العقارية من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي حيث انخفضت نسبته من 12% خلال العام المالي 2017/2016م إلى 10.2% خلال العام المالي 2019/2018م، ويأتي ذلك نتيجة لتوجيه المستثمرين نحو قطاعات أخرى تحمل الأولوية الاقتصادية، بالإضافة إلى انخفاض نسبة مساهمة نشاط البترول والتوجه نحو استخراج الغاز الطبيعي، وانخفضت نسبة مساهمة قطاع الحكومة العامة من 10% خلال العام المالي 2017/2016م إلى 8.2% خلال العام المالي 2019/2018م.

يستنتج الباحث مما سبق أن قطاع الصناعة التحويلية لا يتأثر بالأحداث السياسية أو الاقتصادية في الدولة (قطاع أكثر صلابة) مما يوضح أهمية قطاع الصناعة التحويلية وقدرته على قيادة قاطرة التنمية في الاقتصاد المصري، وعند النظر إلى الجدول رقم (13) نجد أن الصادرات من السلع نصف مصنعة تحتل الترتيب الثالث من حيث نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات، كما أن نسبة مساهمتها انخفضت خلال أعوام التثبيت الاقتصادي مع ارتفاع نسبة الصادرات من السلع تامة الصنع، مما يعنى أن قطاع الصناعة التحويلية يقوم بتغذية الصناعات المحلية أولًا والفائض يتم تصديره في الأسواق الأجنبية.

خامسًا: معدل البطالة

يرتبط معدل البطالة ارتباطًا وثيقًا بمعدل النمو الاقتصادي، فكلما ارتفع معدل النمو كلما حافظ معدل البطالة على ثباته أو انخفض متعلقًا بمعدل النمو السكاني، فارتفاع معدل النمو يعمل على امتصاص فائض العمل في السوق[28]، لذا فإنه لابد من تحديد أثر ارتفاع معدل النمو الاقتصادي على مؤشر البطالة من خلال الجدول التالي والذي يتضح منه أن هناك تحسنًا في معدل البطالة خلال فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي حيث انخفض معدل البطالة من 11.9% خلال العام المالي 2017/2016م إلى 7.5% خلال العام المالي 2019/2018م، كما بلغت نسبة التغير (بالانخفاض) خلال الفترة 15%، مقارنة بفترة ما قبل تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتي بلغ المتوسط السنوي لمعدل البطالة فيها 12.7%، كما بلغ معدل التغير (بالارتفاع) السنوي خلال الفترة 1.2%، وهو ما

[28] رمزي زكى، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الكويت، 1998م، ص88.

يوضح أن الأنشطة الأساسية الموضحة في الجدول رقم (15) لها القدرة على استيعاب العمالة الماهرة وغير الماهرة في سوق العمل.

جدول رقم (16): معدل البطالة خلال الفترة 2011/2010 إلى 2019/2018م

المرحلة	السنة المالية	معدل البطالة (%)	نسبة التغير (%)
قبل التطبيق	2011/2010	11.8	سنة الأساس
	2012/2011	12.6	ارتفاع 7
	2013/2012	13.3	ارتفاع 5.5
	2014/2013	13.3	0
	2015/2014	12.7	انخفاض 4.5
	2016/2015	12.5	انخفاض 1.6
أثناء التطبيق	2017/2016	11.9	انخفاض 4.8
	2018/2017	10	انخفاض 16
	2019/2018	7.5	انخفاض 25

%1.2

%15

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية، "**البنك المركزي المصري**"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنوات 2011/2010 إلى 2019/2018م.

تبين من خلال دراسة وتحليل ما سبق أن هناك مجموعة من النقاط والتي – في رأي الباحث– يمكن إجمالها فيما يلى:

1. انخفض عجز الموازنة إلى أقل نسبة له والتي بلغت 8.2% خلال العام المالي 2019/2018م كما يتضح من الجدول رقم (10)، نتيجة للسياسات المالية التقشفية التي انتهجتها الحكومة المصرية كما وضحنا في المبحث الأول.
2. انخفض معدل التضخم إلى أدنى مستوى له عند 9.4% خلال العام المالي 2019/2018م كما يتضح من الجدول رقم (11)، نتيجة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات، مصاحبًا ذلك ارتفاعًا في معدلات الفائدة والتي أدت إلى سحب فائض المعروض النقدي من النقود.
3. ساهمت سياسة تخفيض سعر الصرف في تخفيض عجز الميزان التجاري مع العالم الخارجي حيث انخفضت قيمة العجز تدريجيًا إلى 38 مليار دولار كما يتضح من الجدول رقم (12)،

وارتفعت نسبة مساهمة السلع البترولية والمواد الخام الأولية من إجمالي الصادرات السلعية كما يتضح من الجدول رقم (13).

4. ساهمت حالة الاستقرار الاقتصادي الناتجة عن تطبيق السياسات الاقتصادية التابعة لبرنامج التثبيت الاقتصادي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي حيث وصل إلى 5.6% خلال العام المالي 2019/2018م كما يتضح من الجدول (14)، وساهمت الأنشطة الاقتصادية الأساسية وهي: الصناعة التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، والزراعة، والأنشطة العقارية، والاستخراجات والحكومة العامة، بنسبة 69.7% كما يتضح من الجدول رقم (15).
5. انخفض معدل البطالة إلى 7.5% خلال العام المالي 2019/2018م، بسبب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وقدرة الأنشطة الاقتصادية على استيعاب العمالة، كما يتضح من الجدول رقم (16).

النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، ويمكن توضيح تلك النتائج فيما يلى:

1. انعكس تأثير تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي إيجابيًا على معظم مؤشرات الاقتصاد المصري.
2. ركزت السياسة الضريبية على ضريبة القيمة المضافة ويتضح ذلك من نسبة مساهمتها في الإيرادات الضريبية والتي بلغت 50.6%.
3. مجموع نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية من إجمالي الإيرادات العامة للدولة تمثل 78.5% خلال العام المالي 2019/2018م.
4. بلغت نسبة الإنفاق على الدعم والأجور مجتمعة 34.4% من إجمالي المصروفات العامة للدولة خلال العام المالي 2019/2018م.
5. ارتفع معدل الودائع بالعملة المحلية بنسبة 131% خلال فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي.
6. نجحت السياسة المالية المتبعة في تخفيض عجز الموازنة العام للدولة حيث عملت على زيادة الإيرادات وتخفيض المصروفات العامة للدولة خلال فترة التثبيت الاقتصادي.

7. زيادة نسبة مساهمة صادرات السلع البترولية والمواد الخام الأولية من إجمالي الصادرات، وانخفاض نسبة مساهمة صادرات السلع المصنعة والنصف مصنعة.
8. لم تؤثر السياسات النقدية المطبقة على تخفيض معدلات التضخم بالمقارنة مع الفترة السابقة لتطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي.
9. أدى تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى زيادة الصادرات وزيادة الواردات، ولكن زادت الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات.
10. زادت نسبة مساهمة صادرات السلع البترولية والمواد الخام الأولية من إجمالي الصادرات، وانخفضت نسبة مساهمة صادرات السلع المصنعة والنصف مصنعة.
11. عدم تأثر قطاع الصناعة التحويلية بالأحداث السياسية أو الاقتصادية في الدولة (قطاع أكثر صلابة).

ثانيًا: التوصيات

1. العمل على توجيه الودائع في القطاع المصرفي نحو الاستثمار في القطاعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مثل المشروعات القومية.
2. ضرورة تحويل الدعم النقدي لسعر الطاقة إلى دعم عيني (كمية من الطاقة) حتى يتم احتسابه بسعر التكلفة مما يعمل على تخفيض قيمة الإنفاق على الطاقة.
3. العمل على استبدال الدعم نحو الصادرات بنظام حصص (كميات) من الطاقة ترتبط بكمية الصادرات التي ينتجها كل مصنع.
4. ضرورة التخفيض التدريجي لمعدل الفائدة حتى لا يتأثر معدل التضخم بالسلب مع كمية النقود في السوق المحلى.
5. ضرورة الاهتمام بقطاع الصناعة التحويلية واعتباره أساسًا لتقدم الصناعة من خلال تقديم الحوافز النقدية والعينية.
6. ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي باعتباره أساس أي نهضة صناعية.

المراجع

- أمينه أمين قطب، "دراسة اقتصادية للعلاقة التكاملية المشتركة بين الدعم الغذائي ومعدل التضخم في مصر"، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، العدد 43، الشرقية، جمهورية مصر العربية، 2016م.
- إيهاب محمد يونس، "نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر"، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الجيزة، جمهورية مصر العربية، إبريل 2012م.
- ب.برنييه و إ. سيمون، "أصول الاقتصاد الكلى"، ترجمة عبد الأمير إبراهيم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989م.
- بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف"، جسر التنمية، عدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003م.
- البنك المركزي المصري، الإحصائيات، متاحة على الرابط التالي:
- www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Page, last visit 10/01/2021.
- البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة، "وزارة المالية المصرية"، سنوات مالية من 2016/2015م إلى 2019/2018م.
- التقرير السنوي للبنك المركزي المصري سنوات من 2011/2010م إلى 2019/2018م.
- التقرير السنوي، "البنك الدولي"، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2018م.
- جون ماينارد كينز، "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود"، الطبعة الأولى، هيئة أبو ظبى للثقافة والتراث، أبو ظبى، الإمارات العربية المتحدة، 2010م.
- حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، مطبوعات كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2018م.
- حسين كامل فهمى، "أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006م.
- رجاء عزيز بندر، "استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق، 2018م.
- رفعت السيد العوضي وعلاء مصطفي أبو عجيلة، "الاقتصاد الدولي"، روابط للنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2020م.
- رمزى زكى، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الكويت، 1998م.
- ريم الجوجرى، "سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر"، مجلة رؤى مصرية، العدد 54، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2019م.
- شارى سبيغل، "مذكرات السياسة المتعلقة بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية: السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلى والنمو"، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007م.
- صندوق النقد الدولي، "التقرير السنوي"، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2018م.
- عبد الحفيظ عبد الرحيم، "نماذج النمو الاقتصادي"، دار ناشرى للنشر الإلكترونى، الكويت، 2018م.

- عبد الحمن بن عبد الله الحميدي، " نافذة على طريق الإصلاح: إصلاحات نظام الخدمة المدنية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018م.
- عبد الله عبد اللطيف، "دراسة تطور عجز الموازنة العامة للدولة"، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2007م.
- عدنان عقيل سعد وسعيد محمود الطراونه، "السياسة المالية الاستنسابية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1976-2011)"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مجلد3، العدد 2، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016م.
- فاتن على منصور، "البطالة وأثرها على التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، الجمهورية العربية السورية، 2014م.
- قنوني حبيب وتسابت عبد الرحمن، "المؤشرات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2016)- دراسة قياسية نموذج (ARDL)"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة الجلفة، الجلفة، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 3، 2018م.
- لارا عرموش، "تأثير معدل التضخم في عوائد الأسهم- دراسة تطبيقية على أسوق الأوراق المالية في بعض الدول العربية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2014م.
- محمد إسماعيل، هبه عبد المنعم، "دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبى، الإمارات العربية المتحدة، 2018م.
- مريم عبد الواحد كشك، "تخفيض سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري المصري"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 17، جامعة الأزهر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2017م.
- مصطفي بابكر، "السياسات الكلية وإشكاليات النمو في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الكويت، 2005م.
- مها محمود رمضان، دراسة مقارنة عن تعديلات قوانين الجمارك والتعريفة الجمركية"، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ب.ت.
- وزارة المالية المصرية، "البيان المالي التمهيدي لمشروع الموازنة العامة للدولة 2016/2015م"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، مارس 2015م.